شرح المصطلح النحوى
ورأى فى ظاهرة الجزم فى اللغة العربية

تأليف

د/ جمال الدين محمد حماد شحاته

المدرس بقسم اللغويات

فى كلية اللغة العربية - بإيتاى البارود

" بسم الله الرحمن الرحيم "

شرح المصطلح النحوى ورأى فى ظاهرة الجزم فى اللغة العربية

تمهيد :

ليس الهدف من هذا البحث الموجز إحصاء المصطلحات النحوية، أو ذكر ما وقع من خلاف فيها بين النحويين ، أو ما دار من نقاش حولها بين المدارس النحوية، أو بيان لتطورها تاريخيا، فما إلى هذا قصدت ، وإنما أردت أن ألفت نظر الباحثين فى اللغة العربية بوجه عام، وفى النحو العربى بوجه خاص إلى أهمية شرح المصطلح فى أى علم من العلوم، فذلك من أهم العوامل التى تسهم فى تقريب ذلك العلم إلى أذهان القارئين والمتلقين له، وقد لفت نظرى إلي هذا أن كثيرا من الكتب النحوية ملء بمصطلحات غامضة خاصة بأصحابها، مما يجد معه الناظر فيها عناء شديدا فى فهمها والتمرس عليها، فضلا عن معرفة العلاقة بين المصطلح اللغوى وبين ما أطلق عليه من الموضوعات النحوية، وخير شاهد على هذا" الكتاب" - لسيبويه الذى توجد فيه جمهرة من المصطلحات والعنوانات للأبواب المختلفة لم يألفها الباحث المتخصص فضلا عن المتلقى لهذا العلم الذى يسعى المتخصصون فيه إلى تقريبه إليه ، وهو غايتهم، وجل جهدهم، وقد توخيت فى هذه الصفحات أن أذكر فيها من المصطلحات ما أرى أنه يحتاج إلي مزيد إيضاح، فلا أعرض منها ماهو ظاهر فى الأذهان ، فلا يظن قارئ هذه الصفحات أن كل مصطلح مذكور فيها ، فقد قام

غـيـرى بهـذا الجـانـب مـشكورا ، ولكنهـا دعـوة إلـي البـاحـثين فى علم النحو العربى أن يعطوا لشرح المصطلح مزيدا من العناية والاهتمام.

وقد ذيلت هذا البحث المختصر برأى فى معنى الجزم فى اللغة العربيـة، طولت فيـه الحديث ليتضح كظاهرة من الظواهر التى اختصت بها لغتنا ، فوظفته لفرض وهدف ذكرته هناك بعون الله وتوفيقه.

شرح المصطلح النحوى

أولا : مصطلحات فى إعراب الفعل :

مصطلح المضارع : لم أطلق النحويون مصطلح (مضارع) على الفعل الدال- زمنا - على الحال والاستقبال؟

أقـــول:جـــاءفى اللســـانوالقـــامـــوس المحـــيط: "ضـــارعـــه: شابهه[1]... والمضـارع: المشـابه"[2]. ومن ثم نسـتطيع أن ندرك أن النحـويين إنما أطلقـوا هذا المصطلح على هذا النوع من الأفـعـال؛ لأنه يضارع أى : يشابه اسم الفاعل فى ثلاثة أشياء: يقول ابن يعيـش :

---

(١) انظر القاموس المحيط مادة (ض - ر -ع) .

(٢) انظر اللسان - لابن منظور (ض- ر -ع).

" هذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون المضارع، ومعنى المضارع المشابه يقال: ضارعته ، وشابهته، وشاكلته، وحاكيته إذا صرت مثله[١] ... والمراد أنه ضارع الاسماء ، أى شابهها بما فى أوله من الزوائد الأربع وهى: الهمزة ، والنون ، والتاء والياء، نحو : أقوم ، ونقوم، وتقوم، ويقوم ، فأعرب لذلك ، وليست الزوائد هى التي أوجبت له الاعراب وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم والمشابهة أوجبت له الاعراب" [٢] ولقد أشبه المضارع الاسم من جهات يذكرها ابن يعيش قائلا" أحدها أنا إذا قلنا زيد يقوم فهو يصلح لزمانى الحال والاستقبال، وهو مبهم فيهما، كما إنك إذا قلت: رأيت رجلا فهو لواحد من هذا الجنس مبهم فيهم ، ثم يدخل على الفعل ما يخلصه لواحد بعينه ويقصره عليه نحو قولك : زيد سيقوم، وسوف يقوم ، فيصير مستقبلا لاغير بدخول السين وسوف ، كما إنك إذا قلت : رأيت الرجل، فأدخلت على الواحد المبهم من الاسماء الألف واللام قصراه على واحد بعينه فاشتبها بتعيينهما مادخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما أولا مبهمين .

---

(١) أصل المضارعة: تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع يقال : تضارع السخلان إذا أخذا كل واحد بحلمة من الضرع ، ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان ، فاشتقاقه إذا من الضرع لامن الرضع " انظر ابن يعيش ٦/٧ ".

(٢) انظر ابن يعيش ٦/٧.

ومنهـا- يقـصـد الأمـر الثـانى- أنه يقع فى مـواقع الاسـمـاء، ويؤدى معانيـها نحو قـولك : زيد يضرب كما تقول : زيد ضارب ، وتقول فى الصفة: هذا رجل يضرب، كما تقوله : هذا رجل ضارب، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم، والمعنى فيهما واحد.

والثـالث: أنهـا تدخل عليـه لام التـأكـيـد التى هى فى الأصل للاسم لأنها فى الحقيقة لام الابتداء ، نحو قولك : إن زيدا ليقوم ، كما تقول : إن زيد القائم ، ولايجوز دخولها على الماضى لبعد مابينه وبين الاسم ، فـلا يقـال : إن زيدا لقـام على مـعنى هذه اللام ، فلمـا ضارع الاسم من هذه الأوجه أعرب لمضارعة المعرب"(١).

وهكذا يتضح لنا السر فى إطلاق النحاة مصطلح (مضارع) على هذا النوع من الأفعال.

مصطلح الجزم :

جاء فى اللسان والقاموس أن الجزم هو القطع فى اللغة فصاحب القاموس يقول " جزمه يجزمه قطعه، واليمين أمضاها ، والأمر قطعه قطعا لاعودة فيـه ، والحرف أسكنه ، وعليـه سكت" (٢) وورد مـثل ذلك فى اللسان(٣).

---

(١) السابق نفس الجزء والصفحة.

(٢) القاموس المحيط مادة (خ -ع- ز- م)

(٣) اللسان مادة (ج - ز- م).

فالجزم لغة : القطع ، وأطلق مصطلحا على هذه الحالة من أحوال إعراب المضارع، لأنه يحدث فيه انقطاع آخر جزء من الفعل، فقد يكون ذلك الجزء المقتطع حركة[١] الحرف الأخير، وذلك إذا كان الفعل صحيح الآخر مثل : يشرب ، فتقول : لم يشرب ، فحذفت ، أو قطعت أو جزمت الحركة الواقعة بعد الياء ، فعلامة الجزم قطع الحركة، وبقاء الباء ساكنا ، فقالوا : علامة الجزم السكون.

وإذا كان معتل المعتل الآخر كانت علامة جزمه حذف حرف العلة من آخره كما قال النحاة، فهو أيضا قطع للحرف الأخير من الفعل.

وإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة فجزمه باقتطاع مقطع كامل وهو النون [٢].

هذان المصطلحان أهم المصطلحات فى إعراب الفعل ، وبقية المصطلحات واضحة لا حاجة لشرحها.

ثانيا: مصطلحات فى إعراب الاسم:

والمصطلحات فى قسم الأسماء تتفاوت - أيضا- فى وضوح دلالتها على ما أطلقت عليه فمن المصطلحات الواضحة التى لا تحتاج إلى شرح: المبتدأ و الخبر ، الفاعل والمفعولات إلا المفعول

---

(١) انظر الايضاح فى علل النحو ص ٢٣.

(٢) ولطول الكلام عن الجزم أرجأت الحديث عنه بالتفصيل إلى نهاية هذا البحث فى مبحث خاص به .

المطلق، والمفعول معه ، ففى هذين المصطلحين بعض الغموض ، والعلاقة بينهما ، وبين ما أطلقت عليه تحتاج إلي مزيد بيان.

أما المفعول معه، والمفعول المطلق فإنى رأيت دلالتهما على ما أطلقا عليه فيهما بعض الغموض ، فالمفعول معه اسم وقع الفعل معه وبمصاحبته ، فقولنا مثلا: (سهرت والصباح) فإن (الصاج) لم يشترك فى الفعل ، وهو السهر ، وإنما أوقع الفاعل الفعل فى معيته ومصاحبته ؛ فالفعل مفعول معه، أى أن الفعل وقع بمصاحبه ذلك الاسم ، ولذلك سمى مفعولا معه.

وأما المفعول المطلق فهو مصطلح أكثر غموضا ، وقد شرحه بعض النحاة شرحا لايشفى الغلة.

سمى هذا الاسم بالمفعول المطلق لأن الفعل مع كل المفاعيل الأربعة مقيد ، أما مع هذا الاسم فمطلق ، وبيان ذلك ما يأتى : يجب أن نفهم أولا كلمة : (مفعول) هذه الكلمة معناها فعل الفاعل ، فإن الفاعل أوقع ذلك الفعل ، فالفعل مفعول الفاعل ، لأنه فعله وأوقعه. هذا المفعول هو فعل الفاعل إن وقع على اسم سمى ذلك الاسم مفعولا به.

فقولنا كتب محمد الدرس ، فالكتابة حدث أحدثه محمد، فهى مفعول ، هذا المفعول - أى الفعل - وقع على الدرس ، فالدرس مفعول به فعلامته مقيدة بالوقوع به ، وقولنا : كتب محمد ساعة ،

فالكتابة فعل أوقعه محمد ، فالفعل مفعول ؛ لأن محمدا أوقعه ، هذا المفعول وقع فى الساعة أى أن الساعة بالنسبة لهذا الفعل الذى هو مفعول الفاعل كالظرف بالنسبة للمظروف ، تسمي مفعولا فيه أو ظرفا ، فعلامة الفعل أى المفعول مقيدة بالوقوع فى ذلك الاسم الدال على الزمن، فسمى مفعولا فيه، وقولنا : كتب محمد رغبة فى الفهم، فإن الحدث، ، وهو الكتابة وقع بسبب الرغبة ، فقد فعل الفعل فهو مفعول لأجل الرغبة فقد فعل الفعل فهو مفعول لأجل الرغبة فى الفهم، ولما كان الفعل الذي هو الكتابة مفعولا لأجل الرغبة فى الفهم سمى هذا الاسم - وهو الرغبة - مفعولا لأجله أو له ، فالمفعول الذى هو فعل الفاعل مقيد بوقوعه من أجل ذلك الاسم ، وقولنا : كتب محمد وطلوع الفجر، فإن الفعل هو الكتابة مقيد بأنه وقع مع طلوع الفجر، وقولنا: كتب محمد كتابة ، ففهم منه أن الفعل وهو الكتابة، والذى هو مفعول؛ لأن الفاعل أوقعه غير مقيد ، وإنما فعل من أى قيد ، فهو مفعول مطلق. وموجز القول : إن دل الاسم على أن مفعول الفاعل - أى فعله- مقيد بالوقوع به فهو مفعول به ، وإن دل على أنه مقيد بالوقوع فيه فهو المفعول فيه، وإن دل علي أنه مقيد بوقوعه من أجله فهو المفعول لأجله ، وإن دل على أنه وقع مقيدا بصحبته فهو المفعول معه، وإن دل على أنه وقع مطلقا دون قيد بما وقع به أو فيه أو من أجله أو معه فهو المفعول المطلق.

ومن هنا نفهم أن المفعول المطلق هو فعل أوقعه الفاعل مطلقا لم يقيد بشيئ وقع عليه ، ولم يقيد بزمان أو مكان وقع فيه ، ولم يقيد

بشيئ وقع بسببه ، ولم يقيد بشيئ وقع معه ، فإن قلت: إن الفعل (أكرم) فى جملة (أكرمت أخى إكراما) يدل على وقوع الإكرام مجردا من هذه القيود فهو يفيد ما أفاده المفعول المطلق فى الجملة ، وهو (الإكرام).

قلت : نعم هو كذلك ، ومن أجل هذا فهو توكيد للفعل؛ لأنه لم يفد معنى جديدا إلا توكيد الفعل ، أو بيان نوعه ، أو عدد مرات وقوعه ، ولذلك قالوا : إنه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل حقيقة.

لقد أسهبت فى الشرح ، وكررت القول حتى يتضح المراد ، ويتأكد ويبعد عنه اللبس والغموض لهذه المفهومات التى تساعد على التمكن من اللغة، وقواعدها.

ومن المصطلحات التى تحتاج إلى بعض التوضيح

المضاف والمضاف إليه :

معنى الإضافة لايتضح كثيرا ، ولذلك نجد بعضهم يختلط عليه الأمر فلا يفرقون بين المضاف والمضاف إليه ، فيقولون عن المضاف إليه إنه مضاف ، وهذا خطأ واضح.

---

(١) الأشمونى على الألفية مع حاشية الصبان جـ٢ ص ١١٠.

فالمضاف له موقع من الإعراب ، فقد يكون فاعلا ، وقد يكون مفعولا به، وقد يكون مبتدأ ... إلى آخره ، وأن المضاف إليه موقع من المواقع الإعرابية ، وسمى المضاف مضافا؛ لأنه أضيف أى : أسند لما بعده ، وأن المضاف إليه سمى بذلك لأن الاسم الواقع قبله ، أى المضاف أضيف إليه.

المعطوف والمعطوف عليه :

ومثل ماحدث فى الإضافة حدث فى العطف فبعضهم يظن أن المعطوف هو الاسم السابق علي حرف العطف ، وأن المعطوف عليه هو الاسم اللاحق فالعطف معناه فى اللغة : الميل[1] ، وأنتا تعطف أى : نميل الكلمة التالية لحرف العطف على الكلمة السابقة وأن الكلمة السابقة هى (المعطوف عليه) وأن (المعطوف) هو التالى ، وأن قولنا : المعطوف عليه ليس موقعا من المواقع الاعرابية، وأن المعطوف موقع من المواقع الإعرابية.

النكرة والمعرفة:

أطلق النحاة على الاسم الشائع فى جنسه مصطلح (نكرة) لأنه غير محدد فهو غير معروف ، أما المعرفة فهى كل اسم معين معروف قال تعالى: (فعرفهم وهم له منكرون)[2] فالضمير - وإن كان غير

---

(١) انظر القاموس واللسان مادة (ع - ط-ف).

(٢) من الآية ٥٨ من سورة يوسف .

مختص بشئ معين - إلا أنه عند الاستعمال فى الكلام خاص يدل على معين ، والاسم الموصول ، وإن كان مبهما أيضا - إلا أنه عرف وعين بصلته واسم الاشارة مبهم ، ولكنه عند استعماله فى الكلام قصد به مشار إليه معين ، ومن هنا صار معرفة، والعلم - وإن كان يصح أن يسمى به مسميات كثيرة - إلا أنه عند الاستعمال يراد به شخص معين ، وإن قلت : رأيت أحمدا فيكون أحمد معرفة لأنه علم لشخص معين ، وإن قلت : رأيت أحمدا من الأحمدين لم تكن كلمة أحمد معرفة ؛ لأنه لم يقصد به شخص معين، وتقول : رأيت زينب فتكون كلمة زينب معرفة ؛ لأنها أطلقت على شخص معين ، وإن قلت: اخترت زينبا من قائمة الزينبات صارت كلمة (زينب) نكرة لأنه لايقصد بها شخص معين.

أما لماذا أطلق على الضمير مصطلح (ضمير) فلان معنى الضمير فى اللغة : الشيئ الخفى غير الظاهر [1] لأن هذا النوع من الأسماء قد يكون مستترا ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر بالمعنى اللغوى : سيبقى لها فى مضمر القلب والحشا ... سريرة ود يوم تبلى السرائر

وقال الأعشى يتحدث عنه ابنه له تخاطبه :

ويا أبتا لم تزل عندنا ∴ فإنا بخير إذا لم ترم
نخاف إذا أضمرتك البلا ∴ د تجفى ويقطع بنا الرحم

---

(١) انظر القاموس واللسان مادة (ض - م - ر) .

فمعنى أضمرتك : أخفتك، ومعنى البلاد: القبور، أما الضمير الظاهر فقد أطلق عليه هذا المصطلح، لأن حروفه قليلة فهو مشتق من الضمور لهذا السبب.

وأما لماذا سمى الاسم الموصول بذلك المصطلح؛ فلأنه موصول بجملة توضحه وتعرفه ، وأطلقوا على اسم الاشارة هذا المصلطح ؛ لأنه يشار به لمعين . وأما مصطلح (العلم) فلأن الشخص معلم به ويعرف بواسطته.

مصطلح الحال :

أطلق النحاة هذا المصطلح (الحال) على كل صفة غير ثابتة فى موصوفها وإنما تدل علي هيئة أو حالة من أحوال تتقلب على موصوفها أو صاحبها ، وإذا كانت هذه الصفة ثابتة فى صاحبها أو موصوفها فذلك النعت ، وهذا فرق أساسي بين الحال والنعت فكل منهما صفة فإن دلت على تحول وعدم ثبوت فهى الحال ، وإلا فهى النعت.

هذا وأحب أن أشير إلى أن هناك علاقة بين الحال وعاملها تلك العلاقة التى تميز بينها وبين النعت، فالحال تقع دالة على صفة أو هيئة من هيئات صاحبها عند وقوع الفعل، فعندما تقول: جاء محمد ضاحكا ، فقد وصفت محمدا بصفة الضحك عند وقوع الفعل ، وهو المجئ ، ولم تفد (الحال) اتصافه بالضحك قبل المجئ ولابعده ، أما إذا قلت : جاء على الضاحك، فعلى موصوف بالضحك قبل المجئ ،

وأثناء المجئ وبعده ، فصفة الضحك ملازمة ثابتة فى صاحبها ولا علاقة لها بالفعل الذى هو المجئ ، وقد رأيت النحويون فى باب الحال لايهتمون كثيرا بتوضيح هذه العلاقة التى تبين الأمر وتوضح المراد فالحال وصف لصاحبها أثناء وقوع الفعل أما بعد وقوعه فالغالب أنها تنتقل عن صاحبها ، وتحول إلي حال أخرى ؛ ولذلك أطلق عليها النحويون (مصطلح) حال، ولكنها قد تستمر وتلازم صاحبها بعد وقوع الفعل كقول الشاعر :

فجاءت به سبط العظام كأنما .·. عمامته بين الرجال لسواء

فهذه الحال وهو كونه سبط العظام ، أى حسن الخلقة مستويا حال لازمت صاحبها ، ولكنها وضحت هيئة صاحبها أثناء وقوع الفعل وهو (جاءت به)- فلا يعترض علينا بأنها قد تستمر بعد وقوع الفعل ، وأقصد بالفعل هنا : الفعل أو ما يشبه الفعل فى العمل - أو مافيه رائحة الفعل ، فاسم الاشارة فيه معنى الفعل كقوله تعالى : (وأنا هذا صراطى مستقيما) [1] .

فاسم الاشارة فيه معنى أشير، ومثل ذلك (كأن) فيها معنى : أشبه كقول النابغة الذبيانى فى معلقته في قرن ثور طعن كلبا :

كأنه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد

---

(١) من الآية ١٧٣ من سورة الأنعام .

الحال قد يكون صاحبها نكرة :

أجاز النحويون أن تأتى الحال من النكرة إذا خصصت بوصف نحو جاءنى أخ كريم مساعدا ، أو باضافة نحو : جلست مع رجل علم مقبلا على شرح الدرس وتأتى من النكرة الذالة على العموم ، وهى الواقعة فى سياق النفى ، كقوله تعالى : (وما أهلكنا من قريه إلا لها منذرون) (١).

ولكننى أقول : تأتى الحال من النكرة بدون شرط إن كانت بالمعنى الذى ذكرته وهو وصف صاحبها فى حالة وقوع العامل ، أى : الفعل وما يشبهه . فلك أن تقول : حضر رجل راكب عربة ، إن قصدت وصفه بالركوب مطلقا وإن قصدت وصفه بالركوب عند حضوره قلت : حضر رجل راكبا عربة . وفى الحديث الشريف : " صلى رسول الله قاعدا ، وصلي وراء رجال قياما" ؛ لأن المعنى الأخير هو المقصود .

التمييز :

هذا أيضا من المصطلحات التى تحتاج لمزيد توضيح فلقد أطلق عليه النحويون هذا المصطلح ؛ لأنه يميز اسما مبهما أو نسبه مبهمة ، فلو أنك قلت : عندى عشرون ، وسكت مافهمنا مقصودك من هذا الاسم (عشرون) فهذا اسم مبهم يحتمل كل المعدودات ، فقد تكون

---

(١) من الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء .

المعدودات كتبا ، وقد تكون رجالا ، وقد تكون دراهما .. إلى آخره، فإذا قلت : عندى عشرون كتابا ذهب الابهام والغموض عن العدد (عشرون) فقد ميزتها بكلمة (كتاب) أو فسرتها بة بعد أن كانت مبهمة فكلمة كتاب تمييز وتفسير وتبيين ، ومن هنا أطلق عليه بعض النحويين مصطلح (تفسير) لهذا السبب .

الممنوع من الصرف :

إختلف اللغويون فى إشتقاقه : هل هو من الصرف ، وهو الخالص من اللبن ، ولذا فالمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف ، أو من الصريف وهو الصوت؛ لأن الصرف وهو التنوين صوت فى الآخر، أو من الاتصراف ، وهو الرجوع ، فكأن الاسم ضربان : ضرب أقبل علي شبه الفعل فمنع مما يمنع منه ، وضرب إنصرف عنه ، أو من الانصراف إلي جهات الحركات، أو من الصرف الذى هو القلب . أقوال[1] هذا نص ذكره صاحب التصريح يظهر منه الخلاف حول السبب فى إطلاق النحويين مصطلح (الممنوع من الصرف) على الاسم المعرب الذى لم ينون ، وأقرب هذه الأقوال - فى نظرى - إلى حقيقة هذا الاسم هو القول الثانى ، وذلك لأن النون الساكنة فى آخر الاسم تشبه صوت البكرة[2] ، تكون على البئر، وعند الاستسقاء تدور البكرة عند نزول الدلو بسرعة فيحدث لها صوت يشبه صوت نون التنوين.

---

(١) التصريح على التوضيح ٢٠٩/٢.

(٢) شرح ملحة الإعراب للحريرى ص ١٨.

وأختبرت هذا القول؛ لأنه شامل لجميع أنواع التنوين العشرة[١]، وبقية الأقوال خاصة بتنوين الصرف.

الاعراب والبناء :

مصدر أعر به أى : أبان، ومنه حديث : " الثيب تعرب عما فى نفسها" أى : توضح وتبين ، ومن هنا تدرك أن الكلمات المعربة سميت بذلك لأنها تعرب عن مواقعها فى الجمل والعبارات بعلامات فى آخرها[٢] ، وندرك - أيضا - لماذا أطلق العلماء مصطلح (البناء) على الكلمات التى تلزم حالة واحدة ، ولايكون فى آخرها علامات توضح مواقعها ، وذلك لأنها تشبه البناء فى الثبات ، جاء فى همع الهوامع: " سمى بناء للزومه طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه" [٣].

ألقاب الإعراب : (الرفع - النصب - الجر - الجزم)

وضح لنا الزجاجى فى الإيضاح[٤] هذه المصطلحات حيث قال: " لما كان الرفع والنصب، والجر ، قد يكون فى الكلام بأشياء سوى الحركات، وكان الأصل الحركة، وهو الأعم الأكثر ، نسبوا ذلك كله

---

(١) المغنى لابن هشام جـ٢ ص ٣ ط الحلبى .

(٢) همع الهوامع للسيوطى جـ١ ص ١٣.

(٣) همع الوامع للسيوطى جـ١ ص ١٥.

(٤) انظر الايضاح ص ٩٣.

إلى الحركة ، فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع؛ لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ، ويجمع بين شفتيه ، وجعل ما كان منه بغير حركة موسوما أيضا بسمة الحركة؛ لأنها هى الأصل. والمتكلم بالكلمة المنصوبة بفتح فاه فيبين حنكه الأسفل من الأعلى فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإباته أحدهما عن صاحبه. وأما الجر فإنما سمى بذلك؛ لأن معنى الجر الإضافة ، وذلك أن حروف الجر تجر ماقبلها فتوصله إلي مابعده كقولك : مررت بزيد ، فالباء أوصلت مرورك إلي زيد ، وكذلك الحال لعبد الله . وهذا غلام زيد . هذا مذهب البصريين وتفسيرهم . ومن سماه من الكوفيين خفضا فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب ، فقالوا : لإنخفاض الحنك الأسفل عند النطق به ، وميله إلي أحد الجانبين".

ومن نص الزجاجى السابق نفهم هذه المصطلحات النحوية ، وأرى أن مصطلح (الخفض) له دلالة تتعلق بالنطق. وذلك أن المتكلم عندما ينطق بالكسرة ، - وهى الأصل لعلامات الخفض- يخفض فكه الأسفل ، وأما المصطلح البصرى (الجر) فله دلالة علي وظيفة هذه الحروف ، وهو أنها تجر معنى الفعل لتوصله إلي الاسم ، وسموها أيضا حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم بعدها ، وتسميتها بحروف الإضافة تسمية بصرية وليست كوفية كما وهم بعض النحويين[1].

---

(١) الموفى فى النحو الكوفى ص ١٣٦، وهمع الهوامع - للسيوطى ٩/١.

فإن قلت : يرد على الكرفيين أن علامة الجر قد تكون فتحة.
قلت: ولذلك كانوا يطلقون على المجرور بالفتحة مصطلح (النصب)
قال أبو القاسم الأنبارى فى شرح قول إمرئ القيس :

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجته من جنوب وشمال

" توضح": خفض على النسق ، ولكنه نصب لأنه لايجرى [١] "
- يجرى : مصطلح كوفى معناه : ينصرف .

ثالثا: مصطلحات الحروف

أما عن المعنى اللغوى لكلمة حرف فيقول ابن فارس فى مقاييسه " الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول : حد الشئ ، والعدول ، وتقدير الشيئ [٢] ويقول صاحب القاموس " الحرف من كل شيئ طرفه وشفيره ، وحده ومن الجبل أعلاه المحدد ... وواحد حروف التهجى .. ، وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولافعل وما سواه من الحروف فاسد " [٣] ، ومما سبق نستطيع أن ندرك أن النحويين سموا هذا النوع من الكلام حرفا لقلة مبناه ، فقد يكون - غالبا- على حرف واحد من حروف الهجاء ، وقد يكون علي حرفين ، والقليل

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .
(٢) المقاييس لابن فارس ٢/ ٤٢ ، ٤٣ .
(٣) القاموس المحيط مادة (ح - ر - ف).

أن يكون مبناه أكثر من حرفين ، ولذلك فإن من أسباب بناء الاسم هو شبهه بالحرف فى الوضع على قلة الحروف قال ابن مالك :

والاسم منه معرب ومبنـــــى لشبه من الحروف مدنـــى
كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا والمعنوى فى منى وفى هنا

والناقة الحرف : هى القليلة الحرف المهزولة ، قال الشاعر :

فرد جآزرهم حرفا مصرمـــه ولا كريم من الولدان مصبوح

وهنا أذكر بعض المصطلحات فى الحرف يكثر ذكرها فى كتب النحو ، وتحتاج إلي مزيد بيان : منها **حروف الجر** :

سميت بذلك لأنها تجر مابعدها من الأسماء ، أى : تخفضها ، ويسميها البصريون أيضا حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال قبلها إلى مابعدها [1] وقد سبق أن ذكرت أن بعض النحويين أخطأ فنسب هذا المصطلح إلى الكوفية [2] وإنما المصطلح الكوفى هو أنهم سموها : حروف الخفض ؛ لإنخفاض الحنك الأسفل عند النطق بالاسم الذى دخلت عليه ، وقد يسمونها أيضا حروف الصفـــات ؛

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨ مكتبة المتنبى - القاهرة بلا تاريخ .

(٢) انظر همع الهوامع ١٩/٢ ، والموفى فى النحو الكوفى للكنغراوى ص ١٣٦ بشرح محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمى بدمشق. ومدرسة الكوفة ص ٣١٤.

لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات[١] ، وقد عقد لذلك ابن قتيبة بابا : " باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض "[٢] فقد كان ابن قتيبة كوفى المذهب ، فالكوفيون هم الذين يجيزون نيابة بعض الحروف عن بعض .

ومعظم مصطلحات الحروف واضحة الدلالة على ما أطلقت عليه كحروف النفى والجواب والردع ، والقسم والنداء والاستثناء .. الخ أما الحروف المشبهه بالفعل ، وهى إن وأخواتها فسميت بذلك لأنها تشبه الأفعال الماضية فى البناد علي الفتح، ولأن لها معنى فى غيرها كالحرف ، فإذا قلت : إن زيدا قائم كان بمنزلة ضرب زيد عمرا.

وهناك حروف أخرى يحتاج مصطلحها للتوضيح والبيان مثل اللام المزحلقة، وهى اللام الداخلة - أصلا - على المبتدأ فى نحو : لمحمد صديق ، فلما دخلت عليها (إن) زحلقت إلي الخبر فقلت إن محمدا لصديق ، فسميت بذلك، ومعنى هذه اللام التوكيد، وكثير من النحويين في كتبهم يذكرون الوظيفة النحوية للعامل، ولايذكرون معناه ، مثل ذلك - أيضا- الحرف " ألا" يقولون : إنها للاستفتاح؛ لأنه يفتتح بها الكلام ، ولايذكرون معناها ، وهو أنها للتنبيه إلى أهمية مايتلوها من كلام كقوله تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ /٧.

(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص٥٦٥.

عليهم ولاهم يحزنون)[١] وكذلك اللام المؤذنة أو الموطئة : وهى الداخلة على آداة الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها ، لا على الشرط ، وسميت الموطئة ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم أى : مهدته[٢] ، وهذه اللام تفيد معنى التوكيد ، وهى لام الإبتداء عند الكوفيين ، ولام القسم عند البصريين ، ومثالها قوله تعالى : " لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا" [٣].

هذه كلمة موجزة عن بعض مصطلحات الحروف تليق بهذا المختصر الذى أهدف فيه إلي بيان أهمية شرح المصطلح ، ولم يكن الغرض منه إحصاء هذه المصطلحات كما قلت ، ومن يحتاج إلى مزيد شرح مصطلح فأمامه الكتب المختصة بذلك مثل شرح المفصل لابن يعيش والمغنى لابن هشام .....الخ.

ظاهرة الجزم فى اللغة العربية

معنى الجزم لغة وإصطلاحا :

سبق[٤] فى أول هذا البحث أن ذكرت معنى الجزم فى اللغة ، وأضيف إلى ماسبق ما أورده ابن فارس فى مقاييسه حيث يقول :

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس .

(٢) المغنى لابن هشام ١/ ١٩٣.

(٣) من الآية ٨٦ من سورة المائدة.

(٤) انظر ص ٥ من هذا البحث .

" الجـيم والزاء والميم أصل واحـد، وهو القطع . يقـال جـزمت الشيئ أجزمه جزما . والجزم فى الاعراب يسمى جزما؛ لأنه قطع عنه الإعـراب" [١] وبهـذا الذى ذكـره ابن فـارس نسـتطيع الربط بينه وبين مـاذكـره النحـويون فـى تعـريفـهم الاصطلاحى للجـزم بأنه : حـذف أو إقـتطاع الجزء الأخـير من الفعل المضارع ليدل على حالة من حالاته الاعـرابيـة الثـلاثة : الرفع - النصب - الجـزم ، فـهـو لقب من ألقـاب الاعـراب، وهـى : الرفع - النصب - الجر - الجزم ، أمـا ألقـاب البناء فهى : الضم ، الفتح ، الكسر ، السكون أو الوقف.

مواضع الجزم :

الجـزم - كـمـا قلت - مـعناه القطع ، وعلى ضـوء هذا المعنى اللغوى الشامل أسرد مواضعه فى اللغة العربية : .

اولا : قطع الحركة :

وتكون فى الفـعل المضـارع المنتـهي بحرف صـحـيح مثل : لم يكتب ، وقد عبرت عن ذلك بقطع الحركة ، وكذا عبر عنها ابن فارس من قـبلى بأن الجـزم قطع الإعـراب عن الفـعل لأننى - كـمـا قلت - سـأسـيـر فى حـديثى هذا على المعنى اللغـوى الشـامل، وهو القطع ، وقطع الحركة هو ماعبر عنه النحويون بالسكون ؛ لأن الحركة إذا حذفت بقى آخر الفعل ساكنا ، ولكن لشدة اتصال الحركة بالحرف الواقـــع

---

(١) انظر مقاييس الغة لابن فارس ١/٤٥٤.

قبلها جعل النحويون يقولون : إن علامة الجزم السكون، فالباء فى : (لم يكتب) حرف ساكن ، وقد ظهر سكونه بعد جزم الحركة الواقعة عليه[١] - ولكن النحويين لم يدركوا أن علامة الجزم قطع الحركة أو لعلهم أدركوا ذلك ، ورأوا أن يجعلوا السكون علامة للجزم؛ لأن ذلك أيسر متناولا ، وأقرب إلي الأفهام فمصطلحهم هذا أفضل.

ثانيا : وقد قال علماؤنا العرب أيضا:

إن الفعل الأجوف إذا جزم كانت علامة جزمه السكون، والسكون وحده ، فالذى حدث فيه قطع الحركة ، وبقاء الحرف الأخير ساكنا .

ثالثا: أما عن الفعل الناقص نحو لم يرم ، فقطع الحركة فيه صاحبه حذف حرف فى كتابة الخط العربي حيث قالوا : إن علامة الجزم حذف هذا الحرف ، وهذا أمر يجب الإبقاء عليه فى دراسات اللغة العربية .

رابعا : قطع حرف وحركة :

وذلك فى الأفعال الخمسة نحو : يسمعون ، فتقول عند الجزم : لم يسمعوا إنقطعت النون وحركة الفتح بعدها.

---

(١) اختلف فى ذلك : هل الحركة قبل الحرف أو بعده أو معه ، والصواب أنها بعده (انظر الخصائص لابن جنى ٢ /٣٢١ ، ٣٢٧).

ومعلوم أن فعل الأمر تابع للمضارع فى هذه المواضع وغيرها، فهو مجزوم مثل مضارعه، أقصد أنه يقطع منه ما اقتطع من مضارعه وقلت مجزوم مثل المضارع؛ لأننى - كما ذكرت - أقصد الجزم بالمعنى الغوى الشامل، والبصريون يقولون: إنه ينبنى على مايجزم به مضارعة لأنهم يخصون الجزم بحالة من حالات الإعراب الذى هو تغيير أواخر الكلم على حسب العوامل الداخله عليه، والكوفيون يقولون إنه مجزوم كمضارعه(١).

الجزم يفيد توكيدا المعنى:

الجزم سواء كان فى المضارع أو الأمر يفيد توكيد المعنى، وهذا مالم يقل به أحد - فيما أعلم - اللهم إلا إشارات بعيدة لبعض النحويين(٢)، وذلك لأنه قطع فى اللفظ - كما سبق أن ذكرت - يقابله قطع، أى: توكيد فى المعنى، تقول: رأيك هو الرأى القاطع أى: المؤكد. فالجزم - إذا - فى اللفظ يدل على الجزم فى المعنى، وبعبارة أوضح: جزم الفعل يدل على توكيد معناه، وأعرض هنا أدوات الجزم على ضوء هذا المعنى حتى نقف عليه ونتثبت من حقيقته.

أولا: المجزوم بلم ولما:

نقول: قد حضر محمد، فتؤكد حضوره بحرف التحقيق (قد) فيكون الجواب: لما يحضر، فتؤكد نفي الحضور.

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الانبارى ٦/٢، المسألة ٧٢.

(٢) انظر بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ٩٥/١.

أما النفى فيكون بالآداة (لما) وأما توكيده فبجزمه . وكذلك جزم الفعل بعد (لم)، ولكن أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن: (لم) هى التى أفادت معنى توكيد الفعل[١]، أى أنها أفادت النفى وتوكيد النفى . قال ذلك فى موازنة بين (ما) النافية ، و (لم) ولكن أقول : إن هذا الفهم الذى سبق إلى ذهن إستاذنا- وهو التوكيد فى الفعل الواقع بعد (لم) - ليس السر فيه - كما ظن - كامنا فى (لم) ولكن السر فى جزم الفعل نفسه .

ثانيا: الجزم بعد لام الطلب ولا الطلبية:

مثل ذلك بعد لام الطلب قوله تعالى : (فليتقوا الله)[٢] فلو كان لفظ الفعل غير مجزوم هكذا (فليتقون) ما أدى المعنى المطلوب الذى أداه فى حالة الجزم ، وذلك لأن إقتطاع جزء من الفعل يجعل اللفظ حادا سريعا يدل على قطع وجرم ، وتوكيد فى المعنى ينعكس أثره علي السامع المأمور فيبادر إلى فعل المطلوب أما بقاؤه دون جزم فإنه يدل على طول وتراخ فى اللفظ ينعكس أثره على السامع فيتراخى فى آداء المطلوب وكذلك يقال فى الفعل المجزوم بعد (لا) الطلبية ، وذلك كقوله تعالى : (ولا تجسسوا)[٣] ، فلو لم تحذف النون لكان فى الكلام تراخ ينعكس أثره على السامع كما قلت .

---

(١) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٨٥ فى مقال عن (النفى) ط الخامسة.

(٢) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٣) من الاية ١٢ من سورة الحجرات .

وقد يقال : ما قولك فى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : " لايشر أحدكم إلى أخيه بالسلام" لم جزم الفعل بعد الا) ؟

قلت : إن (لا) نافية ، فهو صلى الله عليه وسلم - لايقصد النهى ولكنه يريد معنى آخر وهو أن المؤمنين ليس من شأنهم أن يفعلوا ذلك حتى ينهوا عنه ، فأسلوب النفى أبلغ من أسلوب النهى

ليست (لام الأمر هى الجازمة) وليست (لا) الناهية هى الجازمة ، وإنما الجازم هو المنفي الذى اقتضاه الموقف الإعرابي كما قلت.

ثالثا : الجزم بعد أدوات الشرط :

وعن المعنى اللغوى لكلمة الشرط يقول ابن فارس فى مقاييسه: "الشين والراء والطاء أصل يدل على علم وعلامة، وما قارب ذلك من علم . من ذلك الشرط : العلامة وأشراط الساعة علاماتها ، ومن ذلك الحديث حين ذكر أشراط الساعة وهى علاماتها ، وسمى الشرط لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها... ومن الباب شرط الحاجم ، وهو معلوم ؛ لأن ذلك علامة وأثر ، ويقال إن أشراط الساعة أوائلها.." (١).

ويقول صاحب اللسان: "الشرط الزام الشيئ والتزامه فى البيع ونحوه كالشريطة ، والجمع شروطه ، وفى المثل الشرط أملك عليك أم

---

(١) المقاييس ٣/ ٢٦٠ ، ٢٦١.

لك .. وبالتحريك العلامة - يقصد الشرط - والجمع أشراط .."[١].
مما سبق ندرك أن معنى الشرط : العلامة ، وأشراط الساعة، علاماتها[٢] ، وإذا وضعت شرطا بينك وبين غيرك فمعنى ذلك أنك وضعت حدا وعلامة حتى لايحدث خلاف بينكما.

ولعل النحويين سموا هذا الأسلوب أسلوب شرط؛ لأن فيه هذا المعنى ، فسميت الجملة الواقعة بعد الآداة جملة الشرط؛ لأنها حدا وعلامة يترتب على وجودها شيئ آخر ، وهو مضمون جملة الجزاء ، فجملة الجزاء مرتبة على جملة الشرط، ويتوقف مضمونها على حصول مضمون الجملة الشرطية ؛ ولذلك لابد أن تكون جملة الشرط - غير الإمتناعى - مستقبلية حتى يمكن أن يرقب حدوث مضمون جملة الشرط ، فإذا وقع مضمون الجملة الشرطية عرفنا أن جملة الجواب والجزاء مضمونها واقع.

الجزم بعد إن الشرطية:

ما السبب الذي يقتضي جزم فعل الشرط بعد إن مع أن جملة الشرط مشكوك فى وقوع مضمونها ؟

ولماذا لايجزم فعل الشرط عندما تكون جملة الشرط محققة الوقوع، وذلك بعد (إذا) الشرطية؟

---

(١) القاموس المحيط ٢/ مادة (ش - ر - ط) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧ /٤١ .

لا نستطيع أن نقبل هذا الجواب ، جواب العاجزين ، ألا وهو هكذا نطق العرب وسمعنا منهم ، وعلى السماع وضعت القواعد النحوية. إن وراء جزم فعل الشرط المشكوك فى وقوعه بعد (إن) ، وعدم جزم فعل الشرط المحقق الوقوع بعد (إذا) لسرا ، وذلك أن المتحدث العربى دلته فطرته ، وهدته سليقته إلي جزم فعل الشرط، وفعل الجزاء بعد (إن) ، وكأنه يقصد أن يبين أن تحقق جملة الشرط والتأكد من وقوع مضمونها بعد الشك يحقق ويؤكد وقوع مضمون جملة الجزاء ، ويريد أن يؤكد شدة الربط بين الشرط والجزاء ، ولكن بم يكون توكيد هذه العلاقة؟ يكون ذلك بجزم فعلى الشرط والجزاء. ففى الجزم أى: القطع فى اللفظ توكيد فى المعنى والمضمون كما قلت. قال تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) [1] مضمون جملة الجزاء وثيق الصلة بجملة الشرط، فوقوع مضمون جملة الجزاء مؤكد عند وقوع جملة الشرط المشكوك فيه . وحينما يكون مضمون جملة الشرط محقق الوقوع، وذلك بعد (إذا) فلا حاجة لتوكيده بالجزم ، لأن وقوعه معترف به سلفا، نحو: إذا تشرق الشمس ذهب الناس إلى الأعمال ، فشروق الشمس محقق الوقوع ، وذهاب الناس لإعمالهم محقق الوقوع ، فما الذى يضطر المتكلم إلى التوكيد بالجزم ؟!.

الجزم بعد بقية الأدوات :

جزم الفعل فى الشرط والجزاء بعد: من، ما، متى ، أين ، ونفية

---

(١) الآية ٧ من سورة الزلزلة .

الأدوات ؛ لأن الشرط بعدها مشكوك فى وقوعه فيقال فيها ما يقال فى (إن) التى هى أم باب الجوازم .

الجزم بعد (إذا) الشرطية:

سبق أن قلت : الربط بين جملة الشرط، وجملة الجزاء بعد (إذا) لايحتاج لتوكيد ، وبالتالى لا حاجة للجزم الذى هو وسيلة التوكيد ، ولكن (إذا) قد تقع الجملة الشرطية بعدها مفيدة للشك كما هو الحال بعد (إن) ، مضمون الجملة الشرطية بعدها أمر غير مسلم به ، وإنما يكون مشكوكا فى وقوعه ، وفى هذه الحالة أن الجزم يحدث ليؤكد الربط بين جملتى الشرط والجزاء مثلما يحدث بعد (إن) كقول الشاعر :

أستغن ما أغناك ربك بالغنى

وإذا تصبك خصاصة فتحمل

بجزم الفعل (نصب) ، وقول الآخر :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها

خطانا إلى أعدائنا فتضارب

بجزم (تضارب) عطفا على محل (كان) فى جواب الشرط.

ولست أدرى لماذا خص كثير من النحويين جواز الجزم بعد (إذا) بالشعر، خاصة أن (إذا) تجزم فعل الشرط فى الشعر والنثر أيضا ، وذلك إذا كان فعل الشرط مشكوكا فى وقوعه كما هو الحال بعد (إن).

ولما كانت (إذا) مثل (إن) فى هذا الأمر ، وثبت لها من أرباب اللغة المحتج بقولهم أنها ترتب جملة الجزاء على شرط غير محقق الوقوع حكم أبو حنيفة - رحمه الله - بعدم طلاق إمرأة قال لها زوجها : إذا دخلت الدار فأنت طالق. وإنما تطلق بعد دخولها الدار؛ لأن جملة الشرط هنا غير محققة الوقوع؛ لأن (ذا) - كما قلت - قد تقع بعدها جملة الشرط مثلما تقع بعد (إن) مضمونها قد يحدث أولا يحدث. وأما الصاحبان : أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - قد فاتهما هذا المعنى فحكما بطلاقها بعد النطق بعبارة الشرط مباشرة ؛ لأنهما رأيا مثلما يرى النحويون البصريون أن (إذا) لايقع بعدها إلا الشرط المحقق ، ولذلك تطلق المرأة ؛ لأن ماعلق على محقق فهو محقق [1].

إختلاف النحاة فى جازم الفعل :

الجازم - عند النحويين - نوعان : نوع يجزم فعلا واحدا، ونوع يجزم فعلين ، وأرى أن هذه الأدوات ليست هى الجازمة، ولكنها دليل على الجزم، وقد سبق أن وضحت ذلك.

وآراء النحاة في جازم فعل الشرط وفعل الجزاء متعددة :

فمذهب الجمهور أنها هى الجازمة ، وقيل : إن جواب الجزاء مجزوم بالشرط، وقيل : الشرط والجواب نجاز ما ، وقال الكوفيون مجزوم بالجوار قياسا للجزم على الجر [2].

---

(١) بدائع الصنائع - للكاسانى ٢٠٨٦/٤.

(٢) التصريح ٤٨/٢.

وهذه الآراء تدل على أنهم يدورون حـول المعنى الذى ذكـرته ، وأقـرب هذه الآراء إلي هذا المعنى الرأى القـائل : إن جـواب الشـرط مجزوم بالشرط ، وكأنه يريد أن يقول : تحقق وقوع الشرط بعد الشك يفيد تحقق وقوع الجزاء

ومما يدل على أن الأداة ليست هى الجازمـة أن الفعل بعدها قـد يجزم عند عدم وجودها. ومن أمثلة ذلك :

ا - الجزم فى جواب الطلب :

فقد جزم المسبب الذى ذكرته، وهو أن الجملة الواقعة فى جواب الطلب يترتب وقـوعـهـا على وقـوع الطلب من أمـر ونهى وإسـتـفـهـام وتحـضـيض ... إلخ ، بل ذهب بعض النحـويين إلي أن الجـازم أداة شـرط مـقـدرة مع شـرط مـقـدر ، وليس الجـازم هو الطلب ، فـالفـعل (يحـفظ) فى قـول الرسـول - صلى الله عليـه وسلم - : "احـفظ الله يحـفظك " ليس مـجزومـا عندهم فى جواب الطلب ، وإنما جزم بشـرط مقدر[1] ، والتقدير : إحفظ الله فإن تحفظه يحفظك . فالاداة قدرت أو لم تقدر ليست هى الجازمة ، وإنما سبب الجزم هو ماذكرته آنفا من أن الجزم يؤكد الربط بين الشرط والجزاء لما فيه من إقتطاع جزء يقابله جزم فى المعنى وقطع به ، أى توكـيـد له ، وإنما وظيـفـة الأداة الدلالة على الجزم - غالبا- وقولنا : إنها الجازمة وسيلة توضيحية .

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/ ٣١٠.

٣- الجزم على التوهم :

كقوله تعالى : (لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) [١] لم يجد النحويون أداة ، جازمة للفعل (أكن) ولايجوز عطفه على لفظ (فأصدق)؛ لأنه منصوب ، فقالوا : إنه مجزوم على توهم سقوط الفاء من (فأصدق)؛ لأن الفاء إذا سقطت جزم الفعل فى جواب الطلب الذى هو التحضيض الذى جاء فى معنى الدعاء، أو بشرط مقدر تقديره : فإن أخرتنى أصدق وأكن من الصالحين ، وليس الأمر كذلك ، بل إن الفعل جزم ، لأن الجزم توكيد للفعل كما قلت ، فالذى يدعو ربه فى هذه الآية الكريمة يريد أن يقول: إنه سيبادر إلى العمل الصالح، وأراد أن يؤكد تلك المبادرة فلجأ إلى جزم الفعل (أكن) فالسكون على النون ، وقطعت الحركة التى كانت واقعة عليها، فلما اقتطعت هذه الحركة الواقعة عليها من الفعل صار لفظه قويا شديدا ليس فيه تراخ مسبب عن وجود الحركة فهو على الوضع (أكن) أنسب إلي المعني من (أكون) هذا هو وجه قراءة الجزم ، فليس هنا أداة جازمة ، وليس هنا توهم [٢]، ولكن سبب الجزم ماذكرت.

---

(١) من الآية ١٠ من سورة المنافقون.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/٣٠٣.

٣- جزم الفعل (تيذن)[١] في قول الراجز :

قلت لبواب لديها دارها تيذن فإني حمؤها وجارها

وقد جزم الفعل (تيذن)، فقالوا إن جازمه لام الأمر المحذوفة - فهم - إذا - مصرون علي أن الجازم هو لام الأمر محذوفة ولم يذكرها الراجز حتى يستقيم الوزن ، ولكنى أقول: لقد كان فى وسع الراجز أن يقول : (ايذن) ولاينكسر الوزن ، والصيغة أيا كانت - أمرا أو مضارعا - مجزومة وقد أدت مافى نفس الشاعر من معنى وهو الطلب الجاد المؤكد المعبر عن توكيده بجزم الصيغة.

٤- جزم الفعل فى قوله تعالى: (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة)[٢]:

ليس جزم الفعل (يقيموا) فى الآية الكريمة لوقوعه فى جواب الطلب ، ولابشرط مقدر ؛ إذ لايقصد الربط بين جملة (قل) ، وجملة (يقيموا) فما السبب فى جزم الفعل ؟ قالوا : لام الأمر مقدرة ، وليس الأمر كذلك - في رأيى - ولكن السبب هو ماذكرت ، فالله - سبحانه وتعالى - يأمرنا بالصلاة ويؤكد ذلك الأمر بصيغة مجزومة حتى يناسب اللفظ المعنى وقالوا مثل ذلك أيضا فى قول الشاعر :

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ٤/ ٤٠- ، وأصل الفعل : (تأذن) فكسرت تاء المضارع ، وقلبت الهمزة ياء .

(٢) من الآية ٣١ من سورة ابراهيم .

محمد، تفد نفسك كل نفس إذا ماخفت من شيئ تبـالا

فجزم المضارع (تفد) ؛ لأن المعنى يقتضى ذلك ، وليس الجازم لام أمر مقدره.

٥- جزم الفعل فى قولهم : " اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب" عليه :

إذ أن المعنى ليس إخبارا بأن إمرأ إتقى الله ، وفعل خيرا ، وإنما المعنى : طلب التقوى ، وفعل الخير ، وتوكيد الثواب عليهما بجزم الفعل (يثب).

علة إمتناع الاسماء عن الجزم :

يذكر لنا الزجاجى فى كتابه الإيضاح فى علل النحو[1] : " إن سيبويه قال : لم تجزم الأسماء لخفتها ، ولزوم التنوين إياها، فلو جزمت سقطت منها الحركة والتنوين".

هكذا بدأ الزجاجى حديثه عن علة عدم الجزم فى الأسماء ذاكرا بعد ذلك مناقشة طويلة بين أصحاب سيبويه ومعارضيه ، ولا داعى لذكر هذه الأقوال الآن، ثم إن الزجاجى عرض رأيا آخر فى علة عدم جزم الاسماء لبعض الكوفيين والبصريين . هذا الرأى خلاصته : أن الأدوات الجازمة إنما هى للنفى والنهى أو الجزاء أو الأمر ، وما أشبه ذلك ، ودخولها على الاسماء غير شائع فأمتنعت من الجزم ، وهو أن

---

(١) انظر ص ١٠٢.

الجزم إقتطاع جزء منه، وهذا الرأى الأخير مكمل للرأى الذى ذكرته "الفعل دليلا علي توكيد معناه ، فاللفظ دليل على المعنى ولايكون إلا فى الفعل الذى هو حدث ينفى وينهى عنه ، ويؤمر به .. إلخ ، أما الاسم فله مؤكدات أخرى معروفة لها وجهة أخرى غير وجهة الفعل.

خاتمة فى الحديث عن وظيفة الجزم :

تبين لنا من الحديث السابق أن من أسرار اللغة العربية ظاهرة جزم الفعل فيها ، تلك الظاهرة التى تختص بها دون غيرها من اللغات؛ إذ إن الكلمات فى اللغات الأخرى تنتهى بساكن فى الوصل والوقف ، واللغة العربية قد تنتهى أفعالها بحركات ومن هنا استطاعت أن توظف ظاهرة الجزم فى آداء المعنى الذى ذكرته ، وذلك سر من أسرارها العظيمة ، وهو إتفاق اللفظ وتناسبه مع المعنى. ولم أسبق - فيما أعلم- بحديث أحد من العلماء يبرز لنا هذا المعنى اللهم إلا عبارة لابن القيم الجوزية لفتت نظرى، واسترعت إنتباهى : " الجزم هو نفى الحركة، وإنقطاع الصوت ليتطابق اللفظ والمعنى"(١)، ومما سبق يتضح لنا أن التعليل الذى ذكره ابن مالك فى إختصاص الأفعال بظاهرة الجزم غير مقبول ، فقد ذكر فى تسهيله أن الفعل إختص بالجزم لكونه فيه كالعوض من الجر "(٢).

---

(١) بدائع الفوائد ٩٥/١.

(٢) تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٨.

لقد أطلت الحديث عن مصطلح الجزم حتي يظهر معناه ، وتتضح وظيفتة والله أسأل أن أكون قد وفقت فى هذه المحاولة فهو حسبي ونعم الوكيل.

دكتور
جمال الدين محمد حماد شحاته
المدرس بقسم اللغويات
فى كلية اللغة العربية - بإيتاى البارود

أهم مراجع البحث
بعد كتاب الله تعالى

- الإنصاف فى مسائل الخلاف - لعبد الرحمن الانبارى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٥م.
- الإيضاح فى علل النحو - للزجاجى - تحقيق الدكتور. مازن المبارك . دار النفائس - الطبعة الرابعة- دمشق ١٤٠٦هـ - ١٩٧٧م.
- بدائع الصنائع - للكاسانى .
- بدائع الفوائد - لابن القيم الجوزية - دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان - بدون تاريخ.
- تسهيل الفوائد - لابن مالك وتكميل المقاصد - تحقيق محمد كامل بركات - نشر دار الكاتب للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى - عيسى البابى الحلبي - مصر - بدون تاريخ.
- حاشية الصبان علي شرح الأشمونى للألفية - عيسى البابى الحلبى - مصر - بدون تاريخ.
- الخصائص لابن جني - تحقيق محمد على النجار - عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة- ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- شرح الأشمونى علي الألفية - مطبعة عيسى البابى الحلبي- القاهرة - بدون تاريخ.
- شرح المعلقات السبع الطوال لابن الانبارى - تحقيق محمد عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ملحة الاعراب - للحريرى - مطبعة مصطفى البابى الحلبى - مصر - ١٣٤٩هـ.
- شرح المفصل - لابن يعيش - مكتبة المتنبى - القاهرة - بدون تاريخ.
- القاموس المحيط - لمجد الدين الفيروزآبادى - الطبعة الرابعة - مطبعة دار المأمون - ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- الكتاب لسيبويه - المطبعة الأميرية.
- لسان العرب - لجمال الدين بن منظور - طبعة دار المعارف .
- مدرسة الكوفة - تأليف دكتور - مهدى المخزومى - مطبعة مصطفى البابى الحلبى - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- المعنى - لابن هشام - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى - بدون تاريخ.
- مقاييس اللغة - لأبى الحسين أحمد بن فارس - تحقيق عبد السلام محمد هارون - الطبعة الأولى - دار الجيل بيروت - لبنان ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس - الطبعة الخامسة - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٥م.

- الموفى فى النحو الكوفى - للكنغراوى - شرح وتعليق محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمى بدمشق - بدون تاريخ .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - لجلال الدين السيوطى - دار لمعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - بدون تاريخ.
- أوضح المسالك - لابن هشام - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة المصرية.